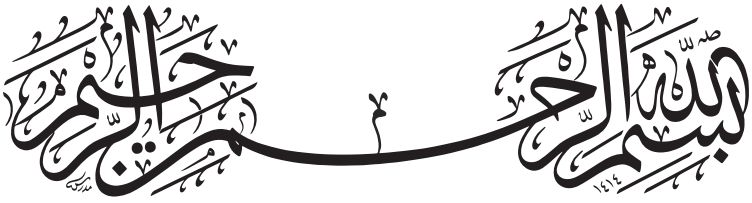
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤١٤

الهيئة العليا لإحياء التراث
ألفية حوزة النجف الأشرف

الحاشية على قوانين الأصول

تأليف

الفقيه الأصولي المحقق
السيد علي بن إسماعيل الموسوي القزويني قدس سره
المتوفى سنة ١٢٩٨ هـ

تحقيق

السيد علي العلوي القزويني

الجزء الثاني

مراجعة
مركز الشيخ الطوسي قدس سره للدراسات والتحقيق

العتبة العباسية المقدسة
www.alkafeel.net
tahqiq@alkafeel.net

٢٦١

ق ٥٩٩ القزوينيّ، عليّ الموسويّ.

الحاشية على قوانين الأصول/عليّ الموسويّ القزوينيّ؛ تحقيق عليّ العلويّ القزوينيّ. - ط١. - كربلاء: العتبة العبّاسيّة المقدّسة. الهيأة العليا لإحياء التراث، مركز الشيخ الطوسي ٢٠٢٦

ج٢ (٥٢٨) ص؛ ٢٤ سم.

١.الفقه الإسلامي -١- اصول -٢- القزوينيّ، عليّ العلويّ (تحقيق) -أ- العنوان.

المكتبة الوطنية / الفهرسة أثناء النشر

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٤٩٧٧) لسنة ٢٠٢٦.

الموسوي القزويني، علي بن اسماعيل، 1237-1298 هجري، مؤلف.
الحاشية على قوانين الأصول / تأليف الفقيه الأصولي الكبير السيد علي الموسوي القزويني ؛ تحقيق السيد علي العلوي القزويني ؛ مراجعة مركز الشيخ الطوسي قدس سره للدراسات والتحقيق.-الطبعة الاولى.- النجف، العراق : العتبة العباسية المقدسة، الهيأة العليا لإحياء التراث، 2025.
9 مجلد ؛ 24 سم
1. الميرزا القمي، ابو القاسم بن محمد حسن، 1152-1231 هجري. القوانين المحكمة في الاصول. 2. اصول الفقه الاسلامي (جعفري). أ. القزويني، علي العلوي، 1963- محقق. ب. العتبة العباسية المقدسة. الهيأة العليا لإحياء التراث. مركز الشيخ الطوسي للدراسات والتحقيق، مصحح. ج. العنوان.

LCC: KBP440.76.M56 A374 2025

مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة
الفهرسة أثناء النشر

- الكتاب: الحاشية على قوانين الأصول/ج٢.
- تأليف: السيّد عليّ بن إسماعيل الموسويّ القزوينيّ.
- تحقيق: السيّد عليّ العلويّ القزوينيّ.
- مراجعة: مركز الشيخ الطوسي ﷺ للدراسات والتحقيق.
- الناشر: الهيأة العليا لإحياء التراث.
- الإخراج الفنّي: علي أسد الله.
- الطبعة: الأولى. عدد النسخ: ٥٠٠.
- التاريخ: ١١ ذو القعدة ١٤٤٧هـ الموافق ٢٩/٤/٢٠٢٦م

فهرس المحتويات

الباب الأوّل في الأوامر والنواهي ٥

قانون في معنى الأمر ٧

معنى مادّة الأمر ٧

عدم كون «الأمر» مشتركاً ٨

صحّة الاشتقاق وعدمها ليست من علائم الحقيقة والمجاز ٩

الأمر غير المصدريّ مرادف للشيء ٩

الوجه في أخذ الوجوب في مفهوم مادّة الأمر ١٠

الجواب عن احتجاج من قال بعدم إفادة لفظ الأمر للوجوب ١١

الصور الثلاث للنزاع في دلالة صيغة الأمر على الوجوب ١٢

عدم الفرق بين الصورة الأولى والثانية ١٣

اعتبار العلوّ والاستعلاء معاً في الأمر ١٤

إمكان المناقشة في القول بدلالة الصيغة الصادرة من العالي على الوجوب ١٥

السؤال المتوجّه إلى القائل بالوجوب وعدم وروده على الصورة الأخيرة ١٦

الإشكال في كلام الماتن وتوضيح ورود السؤال ١٦

قانون في صيغة افعل وما في معناها ١٩

تنقيح محلّ النزاع ١٩

ملاحظة الطلب والمنع من الترك في الصيغة بنحو الإجمال ٢٠
وجه منافاة تبادر الوجوب من الصيغة لاستعمال الشارع في غيره ٢١
دفع المنافاة ٢٢
الاستدلال بآية ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ..﴾ وعدم كونه دوريّاً ٢٢
دفع توهّم دلالة الآية على سببيّة مخالفة مجموع الأوامر للعذاب ٢٣
توضيح كلام الفاضل الجواد في دفع توهّم عدم دلالة صيغة الأمر على الوجوب في المقام ٢٤
ردّ الماتن على الفاضل الجواد ٢٥
الإشكال على ردّ الماتن وبيان الصواب في كيفيّة الردّ ٢٦
ما فهمه جماعة من كلام الماتن وإيرادهم عليه ٢٧
المناقشة في ما فهموه وتوضيح مراد الماتن ٢٨
توضيح مراد الماتن في دفع دعوى اتحاد عرفنا مع عرف الملائكة ٢٩
مناقشة الماتن في الاستدلال بالنبويّ، والنظر فيها ٣١
توضيح حجّة القول بكون الصيغة حقيقة في الطلب ٣١
تنبيه ٣٤
دفع توهّم امتناع الجمع بين الرجحان والمساواة في المجاز ٣٤
دفع التوهّم بوجه آخر ٣٤
إيراد سلطان العلماء على صاحب المعالم ٣٥
ملخّص الإيراد ٣٦

قانون في وقوع الأمر عقيب الحظر أو في مقام ظنّه أو توهّمه ٣٩

المناقشة في تعبير الماتن عن المسألة ٣٩

دفع المناقشة ٤٠

توضيح المسألة ٤٠

تقرير كون وقوع الصيغة عقيب الحظر قرينة على إرادة المجاز ٤١

وجه البحث عن تعارض المجاز المشهور والمعنى الحقيقيّ، وعدم البحث عن سائر المجازات ٤٢

ردّ بعض استدلالات القائلين بدلالة الأمر عقيب الحظر على الوجوب ٤٤

ثبوت وجوب قتل المشركين بالعموم الأزماني ٤٦

الوجه في ترخيص الحائض والنفساء بعد ثبوت الأمر بالصلاة بالعموم الأحوالي ...٤٦

الدليل على وجوب الحلق بعد النهي عنه ٤٧

وجه الاستدلال للندب بأنّه أقرب المجازات ٤٨

المناقشة في هذا الوجه ٤٨

ردّ كون الأمر عقيب الحظر حقيقة في الإباحة في عرف الشارع.....٤٨

قانون في دلالة صيغة الأمر على المرّة أو التكرار ٤٩

منشأ النزاع في دلالة الصيغة على المرّة أو التكرار ٤٩

مرجع القول بطلب الماهيّة ٥٠

مرجع القول بالمرّة ٥٠

مرجع القول بالتكرار ٥٠

المراد بالمرّة والتكرار ٥٠
المناقشة في دليل الماتن على دلالة الصيغة على طلب الماهيّة..... ٥١
توجيه لما ذكره الماتن ٥٢
ظهور ثمرة النزاع فيما لو أوجد أفراداً متعدّدة في آنٍ واحد ٥٤
توضيح حصول الامتثال بالجميع على القول بالماهيّة ٥٤
لزوم التفرقة بين «حصول الامتثال بالجميع» و«في الجميع» ٥٥
وجه ابتناء الامتثال على جواز اجتماع الأمر والنهي إن قلنا بالمرّة، والمناقشة فيه ٥٦
سرّ جواز الاجتماع في الواحد النوعي ٥٧
توجيه الابتناء على جواز الاجتماع بوجه آخر ، والمناقشة فيه ٥٧
توضيح كلام من قال بحصول الامتثال بالإتيان ثانياً ٥٨
السرّ في عدم تعقّل الامتثال بعد الامتثال ٥٩
عدم كون الإتيان ثانياً امتثالاً من باب الواجب التخييري ٥٩
معنى التخيير بين فعل الواجب وتركه ٦٠
وجه عدم كون المقام من قبيل التسبيحة والتسبيحات الواحدة والثلاث..... ٦٠
تذنيب..... ٦٢
ردّ القول بالتفصيل بين ما فهم منه العلّية وغيره ٦٢
المناقشة في أنّ السيّد المرتضى من المانعين؛ لإنكاره حجّيّة العلّة المنصوصة ٦٢
مرجع المنع من التكرار إلى إنكار عموم الأمر ٦٤
الوجه في منع السيّد المرتضى للتكرار ٦٤

قانون في دلالة صيغة الأمر على الفور أو التراخي ٦٧

معنى وجوب الفور وجواز التراخي.....٦٧

مرجع القولين بوجوب الفور وجواز التراخي إلى التعيين والتخيير ٦٧

عدم وضع الصيغة للاشتراك بين الفور والتراخي ٦٨

معنى أنّ الصيغة لا تدلّ على الفور ولا التراخي ٦٨

الفرق بين مختار الماتن والقول بالاشتراك ٦٨

مراد الماتن من عدم وجود القائل بتعيين التراخي ٦٩

وجود القائل بالتراخي.....٦٩

ردّ الاستدلال للفور بذمّ إبليس على تركه السجود.....٧٠

المناقشة في كلام الماتن في إسناده التوقيت إلى «الفاء».....٧٠

الاستدلال للفور بأنّه يلزم من التراخي التكليف بالمحال.....٧١

تكليف المكلّف بعدم تأخير الفعل عن وقت لا يعلمه تكليف بالمحال ٧١

الجواب عن الاستدلال بمنع الملازمة ٧٢

المناقشة في الجواب.....٧٢

الحقّ في الجواب عن الاستدلال ٧٣

المناقشة فيما أُورد على الجواب.....٧٣

القول بجواز التأخير التزام بوجوب الفور تحصيلاً للبراءة.....٧٣

الوجه في أنّ القول بجواز التأخير التزام بوجوب الفور ٧٣

المناقشة في ذلك بعدم الانحصار في المبادرة ٧٤

توضيح مرام الرادّ ٧٥
المناقشة في الردّ ٧٦
دفع توهّم توقّف الجواز على العلم بالجواز مع الواسطة ٧٦
وجه عدم توقّف الجواز على العلم بالجواز ٧٧
المقصود من الجواز في محلّ البحث هو الجواز الواقعي ٧٧
المراد بخروج الوقت ٧٨
التفصيل في التزام الإثم بخروج الوقت ٧٨
الاستدلال للفور بأنّه مقدّمة للواجب، ودفعه ٧٩
وجه التعبير بالظنّ ٨١
التوجيه الأوّل لكون الاستدلال قياسياً ٨١
التوجيه الثاني لكون الاستدلال قياسياً ٨٢
انحصار الطريق في التوجيه الثاني ٨٢
مناقشة أخرى في الاستدلال بالاستقراء ٨٣
المراد بـ(الحال) في قول الماتن: (حال النطق) ٨٣
المراد بالحال العرفي ٨٤
المناقشة في تحقيق الماتن في ردّ الاستدلال بالاستقراء ٨٥
القدر الجامع بين حال النطق والماضي والاستقبال ٨٦
استعمال المشتقّ في الثلاثة حقيقيّ والخصوصيّة تستفاد من القرينة ٨٦
مبنى توهّم التوقّف في كلام الماتن، ودفعه ٨٦

وجه عدم إمكان الوثوق بالاستقراء في إثبات اللغة ٨٧
أجود الأجوبة عن الاستدلال بالاستقراء ٨٨
الأقوال في دلالة فعل الأمر.....٨٨
١- دلالته على الحال.....٨٨
٢- دلالته على الاستقبال ٨٨
٣- اشتراكه بين الحال والاستقبال.....٨٩
٤- عدم دلالته على الزمان، وهو الأقوى ٨٩
الدليل على عدم دلالة الأمر على الزمان ٩٠
مستند الأقوال الأخر، وردّه.....٩٠
عدم دلالة الأمر على الفور ولو قلنا بأنّه للحال ٩٠
تقريب الاستدلال للفور بآية المسارعة ٩١
وجه الاستدلال بالآية ٩٢
معنى المغفرة والمناقشة في الاستدلال بالفرق بينها وبين الإحباط.....٩٢
قولان في معنى الإحباط ٩٤
بطلان الإحباط بكلا معنييه ٩٤
مناقشة مختار الماتن في معنى الإحباط.....٩٤
حاصل ردّ الماتن على توهّم حمل آيتي المسارعة والاستباق على الاستحباب، والنظر فيه ..٩٥
عدم دلالة آيتي المسارعة والاستباق على الفور بالوضع اللغويّ والعرفيّ والشرعيّ ٩٧
المناقشة في دعوى أقوائيّة التبادر من ظهور الآيتين ٩٧

تذنيب ٩٩

الأصل على القول بالفور سقوط الأمر بترك الامتثال الفوري ٩٩

تفصيل الماتن في استفادة الفوريّة من الصيغة أو الآيتين ١٠٠

المناقشة في تفصيل الماتن ١٠٠

قانون في أنّ الأمر بالشيء هل يقتضي إيجاب مقدّماته مطلقاً أم لا ؟ ١٠٣

مقدّمات البحث ١٠٣

المقدّمة الأولى: في توضيح الفرق بين كلّ قسمين متقابلين من أقسام الواجب ١٠٣

١. الواجب العينيّ والكفائي ١٠٤

٢. الواجب التعيينيّ والتخييري ١٠٤

٣. الواجب الموسّع والمضيّق ١٠٤

٤. الواجب النفسيّ والغيري ١٠٥

٥. الواجب الأصليّ والتبعي ١٠٥

وجه كون تسمية المشروط بالواجب مجازاً ١٠٥

الإطلاق والتقييد يعتبران بالقياس إلى غير الشرائط العامّة للتكليف ١٠٥

المراد بـ «التوقّف» في التعريفين ١٠٧

اندفاع توهّم الانتقاض على التعريفين ١٠٧

المقدّمة الثانية: في أنّ الأمر المطلق حقيقة في الواجب المطلق ١٠٩

توضيح مراد السيّد المرتضى في استثناء الواجب بالنسبة إلى السبب ١٠٩

المقدّمة الثالثة: ما يتوقّف عليه الواجب إمّا سبب أو شرط ١١٠

القيد الثاني في تعريف السبب لمجرّد التوضيح ١١٠
توجيهات للقيد الثاني في تعريف السبب، والنظر فيها ١١١
وجه التقييد بـ «لذاته» في تعريف السبب ١١١
محصّل مفاد القيد ١١٣
وجه إطلاق الاحتراز على ما يفيده القيد من التعميم ١١٣
ما تقتضيه الأولويّة في التعبير ١١٤
تقسيم السبب والشرط باعتبار لحاظ الحكم الشرعي وموضوعه ١١٤
المراد بالمقدّمة التي تتوقّف صحّة الواجب عليها ١١٦
المقدّمة الرابعة: في أنّ الواجب بالنسبة إلى كلّ مقدّمة غير مقدورة مشروطٌ ١١٦
المراد بالمقدّمة الغير المقدورة ١١٦
المراد بالمقدّمة غير المقدورة ١١٧
الإشكال في توجيه الماتن لتقييد الأصوليّين ١١٧
مساس الحاجة إلى تقييد المقدّمة بالمقدوريّة ١١٧
المقدّمة الخامسة: في إرادة الإطلاق بالنظر إلى اللفظ في قولنا: (الواجب المطلق) ١١٨
المقدّمة السادسة: في أنّ الوجوب المتنازع فيه هو الوجوب الشرعي ١١٩
موضوع البحث في مقدّمة الواجب مطلق الوجوب ١١٩
المقدّمة السابعة: في أنّ دلالة الالتزام إمّا لفظيّة وإمّا عقليّة ١٢٢
معنى استلزام العقل وجوب المقدّمة ١٢٣
الإشكال في الالتزام بين وجوب المأمور به ووجوب المقدّمة ١٢٣

معنى آخر لاستلزام العقل وجوب المقدّمة ١٢٤
بيان مراد الماتن من عدم تماميّة هذا المعنى..... ١٢٤
عدم صحّة المعنى الآخر لانفراد رسول الظاهر عن رسول الباطن ١٢٥
المناقشة في تعلّق الوجوب بالقدر المشترك بين المقدور وغيره ١٢٧
أدلّة الماتن على عدم وجوب المقدّمة مطلقاً..... ١٢٨
المراد بالأصل المستدلّ به ١٢٨
القول بالمدح والثواب على فعل المقدّمة قولٌ بالاستحباب ١٣٠
كيفية اندراج هذا القول تحت أخبار من بلغ ١٣٠
وجه لزوم تسبيع الأحكام وتسديسها..... ١٣٢
تصحيح تسديس وتسبيع الأحكام، ودفعه..... ١٣٣
دليل القائلين بوجوب المقدّمة ١٣٤
لزوم التكليف بالمحال إن لم تكن واجبة ١٣٤
بطلان التكليف بالمحال وخروج الواجب المطلق عن وجوبه..... ١٣٥
الجواب النقضيّ بلزوم المحال حتّى على القول بالوجوب ١٣٦
الجواب الحلّي..... ١٣٦
مقدوريّة التكليف ولو مع ترك المقدّمة في آخر الوقت ١٣٧
الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار..... ١٣٧
توهّم جواز تصريح الآمر بجواز ترك المقدّمة..... ١٣٨
معنى الإلزام بوجوب المقدّمة ١٣٩

جواز تصريح الآمر بعدم العقاب على ترك المقدّمة ١٤٠
ما أجاب به صاحب المعالم عنه ١٤٠
ردّ ما قاله صاحب المعالم ١٤١
توجيه التفكيك بين حكم العقل والشرع هنا ١٤١
توجيه آخر لجواز التفكيك، ودفعه ١٤٢
حجّة القائلين بوجوب السبب دون غيره ١٤٤
انتهاء العلل إلى الواجب تعالى لا يستلزم الجبر ١٤٥
ردّ كون الفرد مقدّمة سببيّة للكلّي ١٤٦
التغاير بين الفرد والكلّيّ اعتباريٌّ ١٤٦
حجّة القول بتخصيص الوجوب بالشرط الشرعي ١٤٨
تنبيهات ١٥٠
وجوب المقدّمة بإتيان أمور يحصل بها الواجب لأجل تحصيل المأمور به الواقعي .. ١٥٠
عدم المنافاة بين منع وجوب الشرط الشرعي وعدم الوجوب هنا ١٥١
قانون في اقتضاء الأمر بالشيء النهي عن ضدّه ١٥٥
المراد بالضدّ في عناوين المسألة ١٥٥
وجه تعبير الماتن بـ«كلّ واحد» في تعريف الضدّ الخاصّ ١٥٦
وجه رجوع تعريف الضدّ العامّ بأحد الأضداد الوجوديّة إلى الضدّ الخاصّ ١٥٦
وجه إطلاق الضدّ العامّ على الترك ١٥٧
عدم كون الترك بمعنى الكفّ ضدّاً للمأمور به ١٥٨

انتفاء المانعيّة والمقدميّة فيما بين الضدّين ١٥٩
انتفاء المانعيّة والمقدميّة بين ضدّين لا ثالث لهما ١٦٠
صوابيّة ما ذهب إليه سلطان العلماء وإنكاره لمقدّميّة الترك ١٦١
علّة التقييد بالغالب في عبارة الماتن ١٦٣
الإشكال فيه ١٦٣
لا مخلّص من المعصية إلّا برفع موضوعها وتفويت أسبابها وإعدام شروطها ١٦٤
ما أفاده الماتن في الفرق بين شبهة الكعبي وما نحن فيه ١٦٤
الإشكال في ما أفاد الماتن ١٦٥
تقرير إشكال الدور ١٦٥
تقرير لجواب الماتن عن الدور، والمناقشة فيه ١٦٦
إشكال الدور في قضيّة شخصيّة مفروضة ١٦٦
دفع هذا الدور ١٦٧
عدم صحّة فرض مقدّمية الترك خاصّة ١٦٧
توهّم عدم وجوب المقدّمة مع وجود الصارف ١٦٩
دفع التوهّم المذكور ١٦٩
عدم تأثير علم الآمر في قدرة المكلّف ١٧٠
توهّم قبح إيجاب المقدّمة مع وجود الصارف ١٧٠
تقرير شبهة الكعبي ١٧١
احتمال كون علّة وجوب المباح تلازم وجوده مع ترك الحرام ١٧٣

الردّ على ما أفاده الماتن، ودفعه..... ١٧٤
المناقشة في ما أفاده الماتن في ردّ الجواب الثاني ١٧٤
الحقّ في المناقشة في الجواب الثاني ١٧٥
ردّ شبهة الكعبي..... ١٧٥
تصوير ترك الحرام بخلوّ المكلّف عن كلّ فعل ١٧٦
عدم وجوب المقدّمة في فرض عدم تصوّر الحرام ١٧٦
وقوع الوجوب المقدّمي بين المباح والصارف على وجه التخيير ١٧٧
التخيير الترتيبيّ ليس مراد الكعبي..... ١٧٧
دعوى الماتن توقّف ترك الحرام على فعلٍ وجوديّ في كثير من الموارد ١٧٨
المناقشة في الدعوى ١٧٨
موضع النزاع، وخروج الموسّعين والمضيّقين عنه..... ١٧٩
المراد بـ«النهي عن ترك المأمور به» ١٨٠
تنبيهان ١٨٧
قول الشيخ البهائيّ بإبدال النهي عن الضدّ الخاصّ بعدم الأمر به ١٨٧
المناقشة في ما أورده الماتن على البهائي..... ١٨٧
لا استحالة في اجتماع الأمر المضيّق والأمر الموسّع ١٨٨
قانون في الاختلاف في المأموربه ١٩١
قول الإماميّة والمعتزلة في معنى الواجب التخييري..... ١٩١
قول الأشاعرة في معنى الواجب التخييري ١٩٢

عدم الخلاف بين القولين في المعنى ١٩٣
قول آخر في معنى الواجب التخييري ١٩٣
الإشكال في تحقيق معنى التخيير على مذهب الأشاعرة ١٩٤
دفع الإشكال ١٩٥
الفرق بين التخيير في الواجب العيني وبينه في الواجب التخييري ١٩٥
المناقشة في الفرق بينهما بغير ما ذكر ١٩٦
ثمرة النزاع بين المعتزلة والأشاعرة ١٩٧
الحقّ أنّه لا ثمرة فيه ١٩٧
توهّم ظهور الثمرة في مسألة اجتماع الأمر والنهي ١٩٧
المناقشة فيه ١٩٨
تصوير الثمرة في مسألة النذر ١٩٨
المناقشة فيه ١٩٨
فائدة ١٩٩
قانون في الاختلاف في الواجب الموسّع ٢٠١
الوجه في إطلاق الأداء على الصلاة المدرك منها ركعة في الوقت ٢٠١
معنى العقاب على قول المنكرين للتوسيع ٢٠٣
معنى العقاب على قول غيرهم ٢٠٣
تمايز الواجب الموسّع مع المضيّق عند القائلين بجواز التوسيع في الوقت ٢٠٤
ردّ احتجاجهم بلزوم المعصية في التأخير لولاه ٢٠٤

حصول الفارق بين أوّل الوقت وما بعده بالنصّ ٢٠٥
قول الكعبي..... ٢٠٦
الفرق بين هذا القول وبين سابقه ٢٠٦
التفاسير الواردة للقول بالمراعاة ٢٠٧
توجيه الماتن لكلام الكعبي..... ٢٠٨
مناقشات في التفاسير..... ٢٠٨
المناقشة في التفسير الأوّل..... ٢٠٨
المناقشة في التفسير الثاني ٢٠٩
المناقشة في التفسير الثالث ٢٠٩
المناقشة في التفسير الرابع..... ٢٠٩
المناقشة في ما احتمله المصنّف ٢٠٩
الفرق بين قول الكعبي وقول بعض الحنفيّة ٢١٠
الأَولى في المقام..... ٢١٠
هل يجب في كلّ من التروك العزم على الأداء ثانياً إن لم يأت به في أوّل الوقت؟ ... ٢١٢
القائلين بوجوب العزم..... ٢١٢
القائلين بعدم وجوبه..... ٢١٣
حجّة القول بالعدم ٢١٣
المراد ببدليّة العزم..... ٢١٤
احتمال آخر للقول بالبدليّة ٢١٥

المناقشة في البدليّة على هذا الاحتمال ٢١٥
جواب آخر لمنع البدليّة ٢١٦
وجوه الخلل في هذا الجواب ٢١٦
المختار في الجواب ٢١٦
إطلاق البدل على الفعل اصطلاحيّ وليس شرعيّاً ٢١٧
المناقشة في ردّ الماتن لحجّة القائلين ببدليّة العزم ٢١٧
عدم استلزام سقوط الفعل والعزم بفعل الآخر وجوبَ العزم ٢١٨
التحقيق في الجواب ٢١٩
تأييد لعدم وجوب العزم على الواجب ٢١٩
تأييد آخر لعدم وجوب العزم ٢٢٠
المناقشة في التأييد ٢٢٠
تتميم ٢٢١
تضيّق الموسّع بظنّ الموت ٢٢١
عصيان من تأخّر في الفعل مع الظنّ بعدم التمكّن ٢٢٢
وجه عصيان من تأخّر مع القطع أو الظن بطروّ العذر ٢٢٢
أسدّيّة تقرير الدليل على هذا الوجه ممّا استدلّ به الماتن ٢٢٣
المناقشة في بيان الماتن للمراد من تحصيل اليقين بالبراءة ٢٢٣
المناقشة في تعليل الماتن لعصيان المتجرّي ٢٢٤
مناقشة أخرى لعصيان المتجرّي ٢٢٥

الحقّ انتفاء المعصية من أصلها ٢٢٦
الإشكال الأوّل على انتفاء المعصية من أصلها، وردّه ٢٢٦
الإشكال الثاني في المقام، وردّه ٢٢٦
وطء الرجل لامرأته بظنّها الأجنبيّة مثال للتجرّي ٢٢٧
المناقشة في القول بعصيان من أخّر مع الظنّ بالسلامة ثمّ فاجأه الموت ٢٢٧
تنبيه في التخيير في اللوازم ٢٢٩
ممّا يتفرّع على توسيع الوقت والتخيير فيه التخيير في لوازمه ٢٢٩
ضابط دلالة الإشارة ٢٢٩
المراد من دليل توسعة الوقت ٢٣٠
عدم إمكان التمسّك بالاستصحاب لما يلزم المكلّف في الجزء الآخر ٢٣٠
عدم جريان الاستصحاب من باب تبـدّل الموضوع أيضاً ٢٣٠
المراد من التكليف بمطلق صلاة الظهر في أوّل الوقت ٢٣١
تعيّن القصر أو التمام في جميع الوقت ٢٣١
تعيّن القصر أو التمام في بعض أجزاء الوقت ٢٣٢
المناقشة في دلالة الإشارة ممّا دلّ على إباحة السفر ٢٣٣
وجه الأمر بالتأمّل ٢٣٣
ملخّص ما ذكره الماتن في حاشيته ٢٣٤
عدم دلالة دليل التوسيع أصالةً لمن طرأ عليه حالة الحضر والسفر ٢٣٤
قانون في الواجب الكفائي ٢٣٧

تعريف الواجب الكفائي ٢٣٧
عدم انتقاض الطرد بالواجب العينيّ التوصّليّ ٢٣٨
الجواب عن حجّة القائلين بوجوبه على المجموع ٢٣٩
جواب آخر عن تعلّق الوجوب بالمجموع ٢٣٩
الجواب عن حجّة القائلين بتعلّقه بالبعض غير المعيّن ٢٤١
المناقشة في مخالفة ظهور آية النفر للإجماع ٢٤١
النكتة في نزولها لبيان المسقط ٢٤١
وجه آخر لكون آية النفر وردت لبيان ما يسقط ٢٤٢
الأصل عدم اعتبار الظنّ بفعل الآخر في الحكم بسقوطه ٢٤٣
الظاهر عدم اعتبار الظنّ المطلق ٢٤٣
الاحتجاج للاكتفاء بمطلق الظنّ، وتضعيفه ٢٤٤
عدم لزوم العلم بصحّة عمل الغير للحكم بالسقوط ٢٤٤
المناقشة في كلام صاحب الهداية في عدم لزوم العلم بالصحّة الواقعيّة ٢٤٥
حكومة أدلّة أصل الصحّة على أدلّة الأصول أو ورودها عليها ٢٤٥
المدار على الصحّة عند الحامل لا الفاعل ٢٤٥
عدم اعتبار العدالة وانتفاء الفسق في الحكم بالسقوط ٢٤٦
حجّة من اشترط العدالة وانتفاء الفسق في المقام، وردّها ٢٤٦
عدم صحّة قياس فعل الفاسق على قوله ٢٤٦
دليل الأولويّة في المقام ودفعه ٢٤٧

احتجاج الفاضل الجواد بعدم وجود الدليل على قيام الظنّ مقام العلم هنا، وردّه . ٢٤٧

قانون في الأمر المعلَّق بالكلّيّ ظاهراً ٢٤٩

المراد بالماهيّة..... ٢٤٩

المراد بالجزئيّ المطابق للماهيّة ٢٤٩

المطلوب بالأمر على القول بكونه الجزئي المطابق للماهيّة..... ٢٥٠

المدار في إمكان وجود الفرد..... ٢٥٠

بيان كون النزاع هنا معنويّاً ٢٥٠

المختار: مطلوبيّة الماهيّة ٢٥١

إمكان إيجاد الماهيّة اللابشرط في الخارج ٢٥٢

عدم صحّة القول بكون الفرد من مقدّمات حصول الماهيّة ٢٥٣

كفاية فهم العرف لجواز تعلّق التكليف عندهم بالماهيّة..... ٢٥٣

مناقشة صاحب الفصول في كفاية فهم العرف..... ٢٥٤

التهافت بين كلام الماتن هنا وفي مبحث الاجتماع ٢٥٤

بيان كون فرد ما من الطبيعة جزئيّاً حقيقيّاً..... ٢٥٦

القول بأنّ المتعلّق هو كلّ واحد من الأفراد المشخّصة على سبيل التخيير..... ٢٥٦

المناقشة في ردّ الماتن لهذا القول..... ٢٥٧

وجه الأمر بالتأمّل والمناقشة فيه ٢٥٩

تنبيه وتحقيق ٢٦٠

وضع صيغة الأمر بالنسبة إلى الطلب..... ٢٦٠

التهافت بين ما أفاده الماتن هنا وبين ما أفاده في بحث المفرد المعرّف باللام ٢٦١
الحقّ كون وضع الصيغة للطلب حرفيّاً ٢٦١
بطلان لزوم الاشتراك في الصيغة ٢٦١
قانون في عدم جواز الأمر مع العلم بانتفاء شرطه ٢٦٣
الأمر مع العلم بانتفاء شرطه ٢٦٣
منع ظهور التعليق في الجهل بوقوع المعلّق عليه ٢٦٣
الظاهر من التعليق السببيّة إلّا ما علم كونه شرطاً أصوليّاً ٢٦٤
صحّة القول بجواز التعليق من العالم بالعواقب ٢٦٤
دعوى ملازمة التعليق بكلمة «إن» للجهل، وجوابها..... ٢٦٥
القول بأنّ التكليف ينحلّ إلى تكاليف متعدّدة حسب أجزائه ٢٦٦
الجواب الأوّل عن هذا القول ٢٦٧
الجواب الثاني عن هذا القول ٢٦٧
المراد بالشرط في محلّ النزاع ٢٦٨
الإنصاف أنّ النزاع في شرط الوقوع الذي هو شرط للوجوب أيضاً..... ٢٦٨
النزاع في خصوص القدرة أو ما يؤول انتفاؤه إلى انتفاء القدرة..... ٢٦٨
تملّك النصاب شرط للوجوب وللوقوع ٢٦٩
لزوم انتفاء الواجب المشروط إن كان انكشاف فساد الظنّ مضرّاً ٢٧١
معنى انكشاف فساد الظنّ ٢٧١
دليل عدم جواز إرادة نفس المأمور به مع العلم بعدم الشرط ٢٧٣

احتجاج القائلين بالجواز بقضيّة ذبح إبراهيم ولده ٢٧٥
الجواب عن الاحتجاج: بالمنع من تكليف إبراهيم عليه السلام بالذبح الحقيقي ٢٧٦
تحرير المعارضة بين الاستشهاد بتصديق الرؤيا وبين قوله تعالى: ﴿أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾ ... ٢٧٧
المناقشة في كون المجاز في الأوّل أظهر ٢٧٧
المناقشة الأولى ٢٧٨
المناقشة الثانية ٢٧٨
المراد بالبداء ٢٧٩
ما حكي عن الشيخ الطوسي في معاني البداء ٢٧٩
توجيه انطباق الجواب على الاستدلال ٢٨٠
ما يرد على الجواب ٢٨١
ما قاله الماتن في توجيه قضيّة ذبح إبراهيم عليه السلام ولده ٢٨٢
عدم كون التوجيه الثاني عدولاً إلى الجواب السابق ٢٨٢
الإشكال على التمسّك بقضيّة ذبح إسماعيل عليه السلام ٢٨٣
وجه الإشكال ٢٨٣
قانون في أنّ الشارع إذا أوجب شيئاً ثمّ نسخ وجوبه هل يبقى الجواز أم لا ؟ ٢٨٥
الحكم بالتحريم إذا كان المورد من العبادات ٢٨٥
الحكم بالبراءة إذا كان المورد من المعاملات ٢٨٦
اندفاع إشكال بعض الأواخر على الأصل الذي قرّره الماتن ٢٨٦
الإشكال في الجمع بين هذا الطريق وسابقه ٢٨٧

المختار في المسألة ٢٨٧
المناقشة في ردّ الماتن للاحتجاج على بقاء الجواز ببقاء جنسه ٢٨٨
المناقشة في أنّ الأصل عدم تيقّن اللحوق ٢٩٠
الباقي على القول بالبقاء هو الاستحباب لا الإباحة ٢٩١
تفريق الماتن في نذر الصلاة بين موردين بلحاظ الرجحان في غاية الخفاء ٢٩٢
المناقشة في الفرق الذي أفاده الماتن ٢٩٣
قانون في أنّ الأمر يقتضي الإجزاء ٢٩٥
المراد بالإجزاء ٢٩٥
دفع توهّم عدم كون الأمر مسقطاً للقضاء ٢٩٦
المناقشة في كون المعنى الأوّل موضع وفاق ٢٩٦
بيان صور المسألة ٢٩٧
محلّ الوفاق ٢٩٨
وجه الاتّفاق عليه ٢٩٨
محلّ الخلاف ٢٩٨
المسألة من المبادئ الأحكاميّة ٢٩٨
منشأ النزاع ٢٩٩
مبنى القول بالإجزاء وبعدمه ٢٩٩
عدم جريان تعبير الماتن في الظنّ الذي نصّ الشارع على اعتباره ٣٠٠
لزوم تطبيق المكلّف الفعل على مقتضى اليقين ٣٠١

ما يستثنى من الحكم السابق..... ٣٠١
القول المتعيّن في المقام..... ٣٠١
إمكان جريان الأصلين في المقام..... ٣٠٢
خروج صورة كون المأتيّ به من أفراد الواقعيّ الأوّليّ عن النزاع..... ٣٠٣
المناقشة في كون النزاع لفظيّاً..... ٣٠٥
المناقشة في تفسير «إسقاط التعبّد» بـ«عدم اقتضاء الفعل ثانياً»..... ٣٠٦
المراد من وجوب الفعل وجوبه بالأمر الأوّل..... ٣٠٦
الوجه الأوّل لتحرير محلّ النزاع أوفق بالصواب..... ٣٠٦
خطأ التفتازانيّ في فهم عبارة القاضي..... ٣٠٧
تفسير الوجه الثاني لمحلّ النزاع..... ٣٠٧
جريان الخلاف في كون القضاء تابعاً أو لا على القولين..... ٣٠٨
الفرق بين هذه المسألة ومسألة المرّة والتكرار..... ٣٠٩
المناقشة في تفريق الماتن بين هذه المسألة ومسألة كون الأمر للطبيعة أو للمرّة..... ٣٠٩
الفرق بين القول بعدم الإجزاء وبين القول باقتضاء الأمر للتكرار..... ٣١٠
الاستدلال على الإجزاء بأنّ الأمر لا يقتضي إلّا طلب الماهيّة المطلقة..... ٣١١
منع استناد القضاء هنا إلى أمرٍ جديدٍ غير الأمر الأوّل..... ٣١٣
المناقشة في الملازمة المدّعاة في كلام الماتن..... ٣١٤
الأولى في تقرير الاستدلال..... ٣١٤
ردّ ما قيل على الاستدلال في منع الملازمة..... ٣١٥

المناقشة في جواب الماتن لما قيل في ردّ الاستدلال ٣١٥
قانون في أنّ القضاء تابع للأداء أو بفرضٍ جديد؟ ٣١٩
المناقشة في كلام العضدي في المقام ٣١٩
محلّ النزاع في المقام ٣٢٠
عدم إيجاب تمايز القيد مع المطلق تعدّد الطلب والمطلوب ٣٢٠
المناقشة في ردّ بعض المحقّقين لكلام العضدي ٣٢٠
المناقشة الثانية في ردّ بعض المحقّقين لكلام العضدي ٣٢٢
المناقشة في جريان أصالة البراءة ٣٢٣
المناقشة في جريان أصالة عدم اعتبار الاجتماع ٣٢٣
المناقشة في جريان استصحاب البقاء ٣٢٤
وجه التنظير للجنس والفصل بالصوم يوم الخميس ٣٢٥
ردّ توهّم أنّ يوماً ما مأخوذٌ في الصوم ٣٢٥
وجه عدم جريان قاعدة الميسور ٣٢٧
قانون في أنّ الأمر بالأمر أمرٌ ٣٢٩
مبنى هذه المسألة على المبلّغيّة أو مُنشئيّة الواسطة ٣٢٩
المقصد الثاني: في النواهي ٣٣١
قانون في أنّ النهي هو طلب ترك الفعل، وصيغة النهي ٣٣١
دخول التحريم الشرعيّ في النواهي ٣٣١
هل مثل «اكفف عن الزنا» أمر أو نهي؟ ٣٣١

وجهان في المقام ٣٣٢
أوفقيّة جعل الكفّ من أحوال الترك ٣٣٢
فائدة الفرق بين الاعتبارين ٣٣٣
الجواب عن استدلال المشهور بأنّ صيغة «لا تفعل» حقيقة في الحرمة ٣٣٤
قانون في أنّ المراد من النهي هو الكفّ أو نفس أن لا تفعل ٣٣٧
(الكفّ) أمرٌ وجوديٌّ و(نفس أن لا تفعل) أمرٌ عدميٌّ ٣٣٧
حجّة القول بمطلوبيّة الكفّ ٣٣٧
دفع توهّم لزوم الامتثال والإثابة بمحض الموافقة الاتّفاقيّة وأخواتها ٣٣٨
المناقشة في ردّ الماتن ٣٣٩
محصّل الوجه الثاني لاستدلال الماتن على مطلوبه ٣٤٠
إمكان حصول الامتثال بمجرّد الترك ٣٤٠
فائدتان ٣٤٢
قانون في أنّ النهي هل يدلّ على التكرار أم لا؟ ٣٤٩
الاختلاف في دلالة النهي على التكرار والمراد منه هنا ٣٤٩
المطلوب ترك الماهيّة على البدل ٣٥٠
المطلوب ترك الماهيّة من حيث المجموع ٣٥١
المناقشة في الملازمة المدّعاة في كلام الماتن ٣٥١
الحقّ دلالة النهي على دوام الترك بدلالة التزاميّة عقليّة ٣٥٢
المناقشة في عدم إمكان إثبات الدوام والتكرار من جهة طلب الترك ٣٥٣

إمكان كون المراد ترك الطبيعة في وقت معيّن عند الله غير معيّن عندنا ٣٥٤
عدم لزوم الإغراء بالجهل بالبيان المذكور ٣٥٤
المراد بوحدة التكليف على القول بالتكرار ٣٥٥
المراد من «التكليفان» واحتمال أنّه «التكليفات» ٣٥٦
المناقشة في كون مقتضى لزوم ترك الطبيعة دوام الترك ٣٥٦
كلّ امتناع يصدق عليه الترك المطلق ٣٥٧
تنبيه ٣٥٩
قانون في جواز اجتماع الأمر والنهي في شيء واحد ٣٦١
المراد من الاجتماع اجتماع الوجوب والحرمة أو الواجب والحرام ٣٦١
المناقشة في جعل النراقي كلّاً منهما نزاعاً على حدة ٣٦١
إمكان رجوع النزاع إلى الصغرى بعد الاتّفاق على الكبرى ٣٦٢
تحرير محلّ النزاع ٣٦٣
المراد من وحدة الجهة ٣٦٤
وجه عدم النزاع في الواحد بالشخص ٣٦٤
تجويز بعض الأشاعرة اجتماعهما في الواحد بالشخص ٣٦٤
توجيه التكليف المحال في الواحد بالشخص ٣٦٥
ضابطة تعلّق الأمر والنهي بالواحد بالجنس ٣٦٥
منع بعض المعتزلة السجود لله وللشمس نظراً الى جعل الحُسن والقبح من مقتضيات الماهيّة الجنسيّة ٣٦٦

وجه ضعف القول المذكور ٣٦٦
وجه البحث عن هذه المسألة في كتب الأصول ٣٦٧
إيرادٌ على عدّ هذه المسألة من المسائل الكلاميّة ٣٦٨
دفع الإيراد ٣٦٨
وجه القول بامتناع اجتماع الأمر والنهي ٣٧٢
وجه إدراج هذه المسألة في المسائل الأصوليّة، وردّه ٣٧٤
نفي التحكّم في الفرق بين «لا تصلّ في الحمّام» و«لا تصلّ في الدار المغصوبة» ٣٧٨
وجه الفرق بين المقامين ٣٧٨
المناقشة في عدم تأتّي الجواب في مثل الصلاة في موضع التهمة ٣٨٠
الإيراد على حمل العبادات المكروهة على الأقلّ ثواباً ٣٨٠
دفع الإيراد ٣٨١
المناقشة في دخول معنى الطلب في مراد المجيب ٣٨١
حاصل التوجيه ٣٨٢
المناقشة في لزوم طلب الفعل بدون الترك أو الترك بدون الفعل ٣٨٣
المناقشة في الفرق بين ما لا بدل له وما له بدل في الجواب ٣٨٤
وجه القول بعدم تناول أدلّة النوافل لكلّ آنٍ وورودها على طبق الغالب ٣٨٥
الإيراد على القول المذكور ٣٨٦
المناقشة في كون المستحبّات التي لا بدل لها من جنسها ممّا لا يتداركها بدل... ..... ٣٨٨
الإشكال بأنّ قضيّة غلبة المرجوحيّة عدمُ كون الفرد المكروه عبادة وعدم إمكان قصد

القربة ٣٨٩
الجواب عن الإشكال ٣٨٩
المناقشة في استظهار الماتن الكراهة في صوم السفر وعدمها في التطوّع في الأوقات المكروهة ٣٩١
الاعتذار للماتن وردّه ٣٩١
محاولة التوجيه الأولى لما استظهره الماتن ٣٩٢
محاولة التوجيه الثانية ٣٩٢
ردّ كلا التوجيهين ٣٩٢
تقريب الجواب الثالث عن المراد بكراهة العبادات ٣٩٣
المناقشة في ردّ الماتن للجواب الثالث ٣٩٤
المناقشة في عدم الفرق بين «لا تصلّ في الدار المغصوبة» و«لا تصلّ في الحمّام» ٣٩٧
المناقشة فيما أجاب به الماتن عن الفرق بين النهي عن الصلاة في الدار المغصوبة... .... ٣٩٨
المناقشة في إيراد الماتن من لزوم ارتفاع الإثنينيّة بعدم وجودها بين الفرد والكلّي... ٣٩٨
ما ذكره الماتن نقضاً للقول بعدم جواز الاجتماع ٣٩٩
جواز اجتماع الأمر والنهي التحريميّ مع كون المنهيّ عنه أخصّ مطلقاً من المأمور به ٤٠١
المناقشة في مثال الماتن لهذا المبحث ٤٠١
المناقشة في إرجاع الماتن لما دفع به المعارضة إلى الفقرة الأولى من المثال الأوّل ٤٠٢
لزوم النقض باجتماع الواجب النفسيّ والاستحباب الغيريّ، والجواب عنه..... ٤٠٣
النفسيّة والغيريّة من الجهات التعليليّة..... ٤٠٤

معنى القول بالاستحباب النفسيّ والوجوب الغيري ٤٠٤
أفضل أفراد الواجب التخييريّ هو موارد التضادّ بين الواجب والمستحب..... ٤٠٥
المناقشة في توجيه الماتن لاستحباب الفرد الأفضل ٤٠٦
تداخل الأغسال الواجبة والمستحبّة من موارد التضادّ بين الواجب والمستحبّ ٤٠٧
اختلاف الفقهاء في توجيه تداخل الأغسال ٤٠٧
بيان مختار الماتن في تداخل الأغسال، والمناقشة فيه ٤٠٩
التحقيق في تداخل الأغسال..... ٤٠٩
التناقض بين كون متعلّق الأمر هو الفرد وبين كونه هو الماهيّة الكليّة الملحوظة.... ٤١٢
ظهور اللفظ لا يوجب جواز الاجتماع إذا فرض استحالته عقلاً ٤١٤
المناقشة في توجيه الماتن لكلام المجيب من أن الكون ليس جزءاً من مفهوم الخياطة ٤١٥
المناقشة في أنّ مراد المستدلّ المنع من جميع صور الكون في هذا المكان ٤١٦
الأمر والنهي جهتان تقييديّتان لا تعليليّتان..... ٤١٨
المراد من الجهة التعليليّة والتقييديّة ٤١٩
فساد توهّم كون جهتي الصلاتيّة والغصبيّة تعليليّتين ٤١٩
المراد من تعدّد متعلّق الأمر والنهي لزوم تعدّدهما بحسب الوجود ٤٢٠
إيجاد الفرد بعينه إيجاد للماهيّة على القول بوجود الكليّ الطبيعي ٤٢٠
مرجع القول بتعلّق الأحكام بالطبائع ٤٢١
حكم العقل بالتخيير بين الأفراد إنّما يقع في الأفراد المباحة..... ٤٢٢
رجوع التخيير العقليّ المذكور وعدم مقدّميّة الفرد الحرام للقول بالامتناع ٤٢٢

دفع توهّم استلزام التكليف بالإتمام عودَ محذور الامتناع ٤٢٢
وجوب الأفراد من باب المقدّمة ليس مراداً من الخطاب ٤٢٣
الفرق بين خطابات الشارع ومحاورات العرف في إرادة الأفراد من الخطاب ٤٢٤
المناقشة في عدم رضا الحكيم بإيجاد الطبيعة في الفرد الحرام مع اكتفائه به ٤٢٧
وجه تقديم الحرمة على الأمر بناءً على الامتناع ٤٢٩
المراد من أهميّة دفع المفسدة من جلب المنفعة ٤٢٩
قصور عبارة «دفع المفسدة أولى من جلب المنفعة» عن إفادة المطلوب ٤٣٠
المناقشة في ردّ الماتن لإطلاق أهميّة دفع المفسدة ٤٣١
أقوائيّة النهي لاستلزامه انتفاء جميع الأفراد لدلالته على التكرار ٤٣١
المناقشة في أقوائيّة النهي وإن قلنا بدلالته على التكرار ٤٣١
المناقشة في التعارض بين الاستقراء وأصل البراءة ٤٣٣
منع لزوم التكليف بما لا يطاق في الأمر بالخروج من الدار المغصوبة والنهي عن الغصب لمن توسّط عدواناً ٤٣٥
عدم إمكان استفادة الأمر بالخروج من جهة كونه مقدّمة لترك الغصب ٤٣٦
المناقشة في كون الخروج بقصد العنوان من مقدّمات الترك ٤٣٧
المناقشة في كون الخروج بقصد التخلّص غصباً ٤٣٧
الحقّ في مسألة الخروج القول بالتفصيل كما عن السيّد المرتضى ٤٣٧
المناقشة في ما أفاده الماتن من أنّ المراد من العبادات: «ما لم يعلم انحصار المصلحة فيها في شيء» ٤٤١

وهن التعليل بأنّ الامتثال لا يحصل في العرف إلّا بقصد الإطاعة ٤٤٢
جعل الفساد من الأحكام الشرعيّة مبنيّ على كون التقابل بينه وبين الصحّة من التضادّ ٤٤٣
كون الأصل في العبادات والمعاملات هو الفساد مبنيّ على تقابل الإيجاب والسلب ٤٤٣
مغايرة أصل الفساد في المعاملات لأصالة الصحّة في معاملات المسلمين ٤٤٤
عدم منافاة أصالة الصحّة بكلا معنييها لأصالة الفساد ٤٤٥
اختصاص محلّ النزاع بما كان الفساد من جهة النهي لا من جهة الأصل ٤٤٥
معنى تعلّق النهي بالعبادة أو المعاملة لنفسها ٤٤٦
الأقسام السبعة للنهي، وضابط الحصر فيها ٤٤٧
ضابط تعلّق المنهيّ به لنفسه ٤٤٧
توهّم أنّ النهي عن صلاة الحائض من النهي لوصفه، وجوابه ٤٤٨
معنى أنّ صيغة التفضيل تقتضي الزيادة في أصل الفعل ٤٤٩
ما أورد على الاقتضاء المذكور مع دفعه ٤٤٩
مراد الماتن من الموضوع والمحمول هنا: المكلّف والمكلّف به ٤٥٠
مراد الماتن بـ(الحكم) و(النسبة الحكميّة) ٤٥٠
معنى كون النهي عن صلاة الحائض قضيّة عرفيّة عامّة ٤٥١
بيع الغاصب مع جهل المشتري من المنهيّ عنه لجزئه على القول بأن البيع هو نفس الإيجاب والقبول ٤٥٢
ضابط هذا القول في المقام ٤٥٢
وجه تقييد المثال بجهل المشتري بالغصب ٤٥٣

الإبهام في مراد الماتن من القول الآخر في البيع ٤٥٣
ثلاثة أقوال في معنى البيع ٤٥٣
توجيه لكلام الماتن بتعميم الجزء إلى الأجزاء العقليّة، ودفعه ٤٥٤
توهّم أنّ العبادة الفاقدة للشرط ليست من قسم المنهيّ عنها لشرطها، ودفعه ٤٥٥
ضابط المنهيّ عنه لوصفه الداخل ٤٥٦
ضابط المنهيّ عنه لوصفه الخارج ٤٥٧
المناقشة في كون النهي عن الجهر أو الإخفات من المنهيّ عنه لوصفه ٤٥٧
التكلّم مع الأجنبيّة وإجراء صيغة البيع معها من المنهيّ عنه لشيء مفارق... .... ٤٥٨
المناقشة في كون نذر الإعطاء لمن صلّى صحيحاً ثمرةً للنزاع في معنى الصحّة ٤٥٩
الصلاة مع الظنّ بالطهارة أو العلم بها واحدة نوعاً ٤٦١
اعتبار الظنّ واليقين على وجه الطريقيّة في إحراز الواقع ٤٦٢
الأمر الظاهريّ ليس مقابلاً للأمر الواقعيّ ٤٦٢
معنى وجوب التعبّد بالظن ٤٦٣
بقاء المأمور به على ذمّة المكلّف ٤٦٣
ما أجاب به الفاضل الجواد عن توهّم الفرق بين مظنون الطهارة ومتيقّنها ٤٦٣
المناقشة في ما أفاده الفاضل الجواد ٤٦٤
مبنى الوجه الأوّل لمراد الفقهاء من إسقاط القضاء ٤٦٤
مبنى الوجهين الآخرين ٤٦٤
الفرق بين الوجهين ٤٦٥

مراد الماتن من موافقة الشريعة ٤٦٥
مراد الحنفيّة من جعل الفساد عبارة عما كان مشروعاً بأصله دون وصفه ٤٦٧
المراد بمشروعيّة الجنس ٤٦٧
المراد بعدم مشروعيّة الفصل ٤٦٧
وجه بطلان المقايسة بين اقتضاء الأمر الصحّة واقتضاء النهي الفساد ٤٧٣
المناقشة في وجه البطلان ٤٧٣
الأمر والنهي متضادّان لا متناقضان ٤٧٤
علّة منع كون مقتضى المتناقضين متناقضين أو متقابلين ٤٧٤
المناقشة في كون نقيض «يقتضي الصحّة»: «لا يقتضي الصحّة» ٤٧٥
بيان حجّة القول بالدلالة مطلقاً شرعاً فقط ٤٧٥
بيان بطلان اللازم وعدم وجود حكمة أخرى مستلزمة للصحّة ٤٧٧
بيان الجواب عن الاستدلال المذكور والمناقشة فيه ٤٧٨
تماميّة ما تقدّم في المعاملات دون العبادات ٤٧٨
الاستدلال للقول المذكور بما ورد في بعض الأخبار ٤٧٩
بيان جواب الماتن عن الاستدلال بالأخبار المذكورة ٤٨٠
المناقشة في الجواب المذكور ٤٨٠
تذنيبات ٤٨٢
إفراط أبي حنيفة وتلميذيه في القول بدلالة النهي على الصحّة ٤٨٣
بيان بطلان القول المذكور ٤٨٣

وجه احتياج القول المذكور إلى أنّ الأصل في الإطلاق الحقيقة ٤٨٤
وجه بناء القول المذكور على كون العبادات أسامي للصحيحة ٤٨٤
المناقشة في ابتناء القول المذكور على كون العبادات أسامي للصحيحة ٤٨٥
عدم مساعدة حجّة ابن الحاجب للقول المذكور ٤٨٦
حجّة ابن الحاجب أمران ٤٨٦
الأمر الأوّل ٤٨٦
الأمر الثاني ٤٨٧
المناقشة في حجّة ابن الحاجب ٤٨٧
بيان لدليل القول المذكور ٤٨٧
ملخّصه ٤٨٨
بيان جواب الماتن عن القول المذكور ٤٨٨
المراد من كون الحائض منهيّة عن مطلق الصلاة الصحيحة ٤٨٨
المناقشة في جواب الماتن عن القول المذكور ٤٨٩
الحقّ في الجواب ٤٨٩
تمكّن الحائض من الصلاة الجامعة للشرائط ٤٩٠
تمكّن الحائض من الصلاة الصحيحة بمعنى موافقة الأمر في الجملة ٤٩١
عدم كون الطهر من جملة شرائط المأمور به ٤٩١
امتناع الحائض من الصلاة لا يؤثّر في منع صحّة التكليف ٤٩٢
فهرس المحتويات ٤٩٥